

## تحرك عاجل

## تمديد المهلة المحددة لتسجيل المنظمات غير الحكومية

قررت السلطات المصرية تمديد أجل المهلة المحددة لتسجيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية (المنظمات غير الحكومية) بموجب "قانون الجمعيات الأهلية" (القانون رقم 84 لسنة 2002) ذي الطابع القومي بحيث تنتهي المهلة يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وسوف تكون المنظمات التي لا تُسجل بنهاية هذه المهلة عرضةً لإجراءات "مساءلة"، قد تشمل إغلاق هذه المنظمات ومقاضاتها جنائياً.

طلب المجلس القومي لحقوق الإنسان من وزارة التضامن الاجتماعي تمديد المهلة المحددة لتسجيل المنظمات غير الحكومية، والتي كان مقرراً أن تنتهي في 2 سبتمبر/أيلول 2014، وذلك لإعطاء هذه المنظمات مزيداً من الوقت لتسجيل نفسها قانوناً. وقد أعلنت وزيرة التضامن الاجتماعي عادة وال في تصريح لها بأن الوزارة وافقت على تمديد المهلة بناء على طلب المجلس القومي لحقوق الإنسان.

وما زالت السلطات تعكف على إعداد قانون جديد من شأنه أن يمنحها صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالإشراف على تسجيل المنظمات غير الحكومية وتمويلها وأنشطتها.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- حث السلطات المصرية على إلغاء الشرط القانوني الذي يلزم المنظمات غير الحكومية بالتسجيل بموجب "قانون الجمعيات الأهلية" (القانون رقم 84 لسنة 2002)، والذي يخالف المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- حث السلطات على إنهاء حملتها القمعية على مؤسسات المجتمع المدني، وذلك على وجوه الخصوص بوقف التحقيقات بخصوص الأنشطة السلمية المشروعة لمنظمات حقوق الإنسان والكف عن مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- مطالبة السلطات بسحب مشروع القانون المقترح؛
- حث السلطات على ضمان تعزيز الحق في حرية تكوين الجمعيات في أي قانون لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 22 أكتوبر/تشرين الأول 2014 إلى كل من:

وزيرة التضامن الاجتماعي

معالي السيدة/ عادة والي

وزارة التضامن الاجتماعي

شارع المراغي

الجيزة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 3337 5390

نايبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفارة/ ماهي حسن عبد اللطيف  
إدارة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية الدولية  
وزارة الخارجية  
كورنيش النيل  
القاهرة، جمهورية مصر العربية  
رقم الفاكس: +202 2 574 9713  
البريد الإلكتروني: [contact.us@mfa.gov.eg](mailto:contact.us@mfa.gov.eg)

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:  
رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان  
سعادة السيد/ محمد فائق  
69 شارع الجيزة، بجوار سفارة المملكة العربية السعودية  
الجيزة، جمهورية مصر العربية  
رقم الفاكس: +202 3762 4852

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 216/14. لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/044/2014/en>

## تحرك عاجل

## تمديد المهلة المحددة لتسجيل المنظمات غير الحكومية

## معلومات إضافية

تتسم مؤسسات المجتمع المدني في مصر بالحيوية بالرغم من القيود التي تفرضها السلطات على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

وفي 18 يوليو/تموز 2014، وجهت وزارة التضامن الاجتماعي تنبيهاً إلى جميع المنظمات غير الحكومية بأنه يتعين عليها أن تسجل نفسها وتوفّق أوضاعها وفقاً لأحكام "قانون الجمعيات الأهلية" (القانون رقم 84 لسنة 2002) "خلال 45 يوماً" (تنتهي بحلول 2 سبتمبر/أيلول 2014)، وإلا فسوف "تخضع للمساءلة" بموجب القانون. ويُذكر أن كثيراً من المنظمات المصرية المعنية بحقوق الإنسان تعمل حالياً كشركات قانونية أو شركات غير هادفة للربح، لأن القانون الحالي يقتضي منها أن تحصل على موافقة وزارة التضامن الاجتماعي على تسجيلها، وقد دأبت السلطات على رفض تسجيل الجمعيات أو تجاهل طلباتها من أجل التسجيل.

وينص القانون الحالي، رقم 84 لسنة 2002، بالفعل على منح الحكومة سلطات واسعة فيما يتعلق بتسجيل المنظمات غير الحكومية وتمويلها. أما مشروع القانون المقترح، والذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، فمن شأنه أن يمنع المنظمات غير الحكومية من إجراء بحوث ميدانية أو استبيانات أو من العمل مع منظمات أجنبية بدون الحصول على تصريح مسبق من الحكومة. وينص المشروع على منح السلطات صلاحيات جديدة لحل المنظمات غير الحكومية أو رفض تسجيلها قانوناً، استناداً إلى أسباب صيغت بشكل مبهم، من قبيل "تهديد الوحدة الوطنية" أو "مخالفة النظام العام أو قواعد الأخلاق".

كما ينص مشروع القانون على إنشاء "لجنة تنسيقية" مؤلفة من مسؤولين حكوميين، من بينهم ممثلون لوزارة الداخلية وجهاز المخابرات العامة، تتولى البت في جميع الأمور المتعلقة بتسجيل المنظمات الأجنبية غير الحكومية في مصر وبأنشطتها وتمويلها، كما تتولى البت في أي تمويل أجنبي تحصل عليه المنظمات المصرية غير الحكومية. ومن المرجح أن يفرض مشروع القانون الجديد قيوداً شديدة على دخول مندوبي منظمة العفو الدولية إلى مصر وعلى أنشطة المنظمة في البلاد، وكذلك على أنشطة غيرها من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وعلى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالي التنمية والإصلاح السياسي.

وكانت السلطات قد دأبت على شن حملات على المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، على مدى سنوات عدة، ولكنها شددت من حملتها منذ انتفاضة عام 2011. ففي منتصف عام 2011، بدأت الحكومة تحقيقاً بشأن تسجيل منظمات المجتمع المدني وتمويلها، وفيما بعد أمرت بإجراء تحقيق جنائي. وجاء التحقيق بعدما صرح السفير الأمريكي في مصر بأن السلطات الأمريكية خصصت ملايين الدولارات لمساعدة منظمات مصرية غير حكومية بدون الحصول على موافقة الحكومة.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2011، داهم أفراد مسلحون من قوات الأمن بمصاحبة عدد من وكلاء النيابة مزار خمس من المنظمات الدولية غير الحكومية واثنين من المنظمات المصرية المعنية بحقوق الإنسان، وأغلقت هذه المزار وألقوا القبض على عدد من العاملين في هذه المنظمات. وفي

يونيو/حزيران 2013، قضت إحدى المحاكم بإدانة 43 من العاملين في منظمات غير حكومية بتهم ممارسة أنشطة منظمات غير حكومية بدون تسجيل وتلقي تمويل أجنبي بشكل غير قانوني. وعُوقب هؤلاء جميعاً بأحكام بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات (وصدر الحكم على معظمهم غيابياً).

وفي 18 ديسمبر/كانون الأول 2013، داهمت قوات الأمن مقر "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" في القاهرة، وألقت القبض على عدد من العاملين والمتطوعين، واحتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي لبضع ساعات، واعتدت عليهم بالضرب. وقد أُطلق سراح جميع المقبوض عليهم بعد فترة وجيزة باستثناء محمد عادل، الناشط في "حركة شباب 6 إبريل"، الذي احتُجز على ذمة قضية جنائية. وفي 22 مايو/أيار 2014، داهمت قوات الأمن مقر "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" في الإسكندرية، وألقت القبض على ما لا يقل عن 15 من المحامين والنشطاء الذين كانوا يحضرون مؤتمراً لدعم أحد المتظاهرين المعتقلين. وقد أُفرج عنهم جميعاً بعد قضاء فترة وجيزة في الحجز.

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم: UA: 216/14  
رقم الوثيقة: MDE 12/049/2014 مصر  
التاريخ 10 سبتمبر/أيلول 2014